

كيف ومتى يتحقق الاستقرار المالي في كهرباء لبنان و«يُصْفَر» العجز؟

كوثر حنبوري

أعلن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي «ان العمل الحكومي يتركز في الوقت الراهن على ملف أساسي هو الكهرباء التي تكلف الخزينة العامة ملياري دولار سنويا من دون وجود خطة مستدامة للحل.»

جيد، لكن السؤال متى وكيف نصل الى التوازن المالي في مؤسسة كهرباء لبنان فلا تعود تحتاج الى سلفات خزينة تتسبب باستنزاف ميزانية الدولة وتمول ذاتها من إيراداتها الخاصة؟

يبدو هذا الأمر بعيد المنال أو ضرب من الخيال في وضعنا الراهن اليوم حيث تتركز الجهود للحفاظ على استقرار الشبكة المهددة بالانهيار التام، وفي ظل تحديات كبيرة تواجهها المؤسسة تبدأ من ارتفاع أسعار المحروقات وسعر صرف الدولار، إضافة الى تعرفتها الزهيدة، ولا تنتهي بالهدر الفني وقدم وضعف المعامل والصيانة، ومشاكل الإدارة والكادر البشري وما الى هنالك، لكن لا شيء مستحيل.

مصدر مطلع رأى ان المشكلة تختصر بثلاثة أمور:

1- كلفة الانتاج إذا قررنا نحن بعد أن بنينا معامل تعمل مبدئياً على الغاز أن ننتج الكهرباء بالفيول الأوفر ببنيها للأسف بكلفة هي الأعلى عالمياً.

2- عامل الهدر على الشبكة حيث انه خلال عشرات السنين غاب أي استثمار عليها وارتفع كثيرا عدد المشتركين دون أي انفاق لمواكبة الزيادة في الاستهلاك، فتضاعف الهدر بشكل كبير.

3- تأتي التعرفة الأخص عالمياً وهذا قبل تدهور سعر صرف الدولار، لانها موضوعة ومثبتة مذ كان سعر برميل النفط بـ15 دولارا ليصل سعره فيما بعد الى 150 ويترجع بين 70 و80 دولاراً، وبقيت التعرفة على حالها.

تشرح المصادر نفسها ان العمل على هذه الأمور الثلاثة، من شأنه أن يؤدي الى التوازن المالي! أي أولاً التحول الى الغاز لتشغيل المعامل، حيث لدينا معملان متوقفان صنعاً لتوليد الطاقة على الغاز الذي لا يصلهما! وثانياً تتمثل بتخفيف كلفة الانتاج والحد من الهدر والمحافظة على التحسينات التي حصلت مع شركات مقدمي الخدمات، والعمل للوصول الى نسبة هدر أقل من 10%، وثالثاً، اتخاذ القرار بزيادة التعرفة، إذ لا يجوز أن يكون الكيلواط ساعة في كهرباء لبنان سعره مئة ليرة بينما تسعيرة المولدات الخاصة 4 آلاف ليرة، طبعاً مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار وضع العائلات الفقيرة بما بالسعر المخفض باعتماد الشطور أو المساعدة المباشرة لصغار المستهلكين.

لكن كيف هي أحوال الجباية وكما تغطّي من نسبة الأكلاف؟ وهل تراجعت بسبب الأزمة التي تعصف بلبنان حالياً؟.. يجيب مدير عام إحدى شركات مقدمي الخدمات في المنطقة الأولى «اننا حين استلمنا الجباية والصيانة وملاحقة معاملات الزبائن عام 2012 كان الهدر على الشبكة يصل الى 50%، مع وجود تأخير كبير بإصلاح الأعطال وتلبية طلبات الزبائن، وتوصلنا أواخر عام 2019 الى خفض الهدر الى أقل من 20%، وإصلاح الأعطال بنسبة 99% في اليوم نفسه. وكان معدل تلبية طلبات الزبائن يستغرق 16 يوماً على الأكثر. ويتابع المسؤول أنه «منذ سنة هناك انقطاع شبه تام لأيّ مدخول من مؤسسة كهرباء لبنان لدفع فواتيرنا وديوننا المتراكمة، ورغم اننا تحمّلنا هذا الوضع أصبح الوضع اليوم مزراً، حيث مستودعاتنا وأصبحتنا غير قادرين على معالجة الأعطال والمعاملات، فاعتمدنا في بعض الأوقات على مساعدة البلديات، أو حتى على الزبون نفسه ليدفع من جيبه والمساعدة في الإصلاح»، ويضيف المدير المسؤول «ان التأخير في المعاملات يترجم هدراً إضافياً على الشبكة ولا يمكن ان أطمئن الى ان تراجع العجز الذي توصلنا إليه لم يزل قائماً ولكن كان طموحنا تخفيضه الى 10 أو 8% أسوة بالمعدلات العالمية، والأمر يتطلب فقط استثمار وإدارة الشبكة بشكل جيد إذا تأمن الدعم المطلوب من الحكومة والوزارة والمؤسسة.»

وأردف متابعاً، «ان ما حققناه في الجباية زاد من قيمة الاصدارات لنفس ساعات التغذية، بسبب متابعة وملاحقة عمل الجباة والتأكد من وجودهم أمام العدّاد حين يقرأونه، ممّا أمّن حقوق مؤسسة كهرباء لبنان، لكن اليوم مع تدهور الوضع الاقتصادي وانهيار الليرة وتدني قدرة المشتركين وإقفال العديد من المؤسسات كالمطاعم والفنادق والمراكز التجارية، من الطبيعي أن تتراجع الجباية (95%) وهي لم تعد لها قيمة لأنها بالليرة اللبنانية.